

# الفرق بين الموالاة والمعاملات مع الكفار

## *Distinction Between Dealings And Friendship Concerning Unbelievers*

محمد عمران(1)

### Abstract:

*Quran and Hadith have reference concerning the world as two types but the terminology of Darul Islam and Darul Harb is not there.*

*Darul Harb turns into Darul Islam by the presence of such Islamic Elements as Friday Prayers and Eid prayers, but how Darul Islam turns into Darul Harb there is difference of opinion among Ulema.*

*Mawalaat-e-Haqiqia (Real Dealing of Friendly Nature) are invalid with unbelievers whereas Mawalat-e- Soria (Dealings in form of Friendly nature) is valid only where required(necessary).*

*Qital and Shiddah (Fight and Implementation by Force) is for all unbelievers and no special with Muharibeen bil Fayl.*

*Financial aid and compassion is valid only with Zimmi and at the same time love and affection is invalid.*

*Dealings in matters is valid concerning unbelievers but for crime and punishment the Islamic Law will be applied whereas for Domestic and Family matters their own Religious Law will be applied.*

### المقدمة

حدث في بعض بلاد المسلمين في هذه الأيام من موالاة بعض أهل النفوس الخسيسة بدون ضرورة شرعية للعدو الكافر. أخزاه الله ودمره ، وشئت شمله وقطع دابره . واحتمائهم به وركونهم إليه بالاستناد والسكون والاعتماد عليه ، ويدعون أن ذلك إنما هو فرار من الظلم الذي لحقهم من الولاة ، وأنهم مسلمون موحدون بل وخارجون عن دائرة العصاة ، وأن ذلك جائز لهم للعلة المذكورة عند من حقق .

فبما ترى هل يسوغ لهم الموالاة والمواودة بدون ضرورة شرعية أخذاً بقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : 8] و ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ [آل عمران: 28] ؟

حاشا لله لا بل ألف مرة لا ، واستدلوا بمفهوم المخالف من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجِدْ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَضَعَا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة: 22]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْغَيْرِ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المتحنة: 1]

[ بأن الآية تعلل تحريم الموالاة أو الإلقاء بالمودة إلى المشركين بأمرين مجتمعين : كفرهم بالإسلام وإخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق .

ونسوا آية صريحة في حرمة الموالاة معهم سواء كانوا يقاتلونهم في الدين ويخرجونهم من ديارهم أو لم يكونوا. وما فهموا معنى البر والإقسط وجعلوهما الموالاة مع الكفار، فإنشاء الله تعالى في هذا البحث أحل معنى الموالاة وأقسمها مع حكمها وأوضح معنى البر والإقسط وأشرح معنى المعاملات مع الكفار وحكمها.

### الفصل التمهيدي

#### المبحث الأول: كيف تصير دارا لإسلام دار الحرب :

أود قبل أن أتعرض لأقوال الأئمة في بيان دار الإسلام وصفة دار الكفر أن أذكر أن الكتاب والسنة دالا على تقسيم البلاد إلى دارين مختلفين في الوصف متميزين بصفات تخصهما فيقول الله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97].

قال ابن جرير 1: ( يعني بقوله تعالى " والذين آمنوا " الذين صدقوا بالله ورسوله " ، ولم يهاجروا " قومهم الكفار ولم يفارقوا دار الكفر إلى دار السلام ، " مالكم " أيها المؤمنون بالله ورسوله المهاجرون قومهم المشركون وأرض الحرب، " من ولايتهم " يعني من نصرتهم وميراثهم ، " من شيء حتى يهاجروا " قومهم ودورهم من دار الحرب إلى دار السلام).<sup>2</sup>

فدار يسود فيها الإسلام وأهله، يطلق عليها دار السلام أو دار الهجرة، ودار يسود فيها الشرك وأهله، يطلق عليها دار الكفر أو دار الحرب .

ولفظ دار الإسلام ودار الكفر لم يرد في الكتاب ولا في السنة ، إنما هو اصطلاح أطلقه الفقهاء على معنى ورد في الكتاب والسنة، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا ظهر المعنى واتضح، فالمدينة المنورة بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم صارت دار الإسلام والمكة قبل أن تفتح كانت دار الحرب وبعد صلح الحديبية أصبحت دار العهد.

فنتستطيع أن نقول : إن العالم من حيث علاقته بين الدول تقسم على قسمين :

أوله: دار السلام، والثاني: دار الحرب، وإن كانت دار الحرب على عهد وصلح فتسمى دار عهد .

1- ابن جرير هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر، المازح المفسر الإمام، المتوفى 310 له كتب منها تفسير الطبري : انظر: قاموس تراجم الشجر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ليعبر الدين البركلي . الطبعة السادسة عشر 69/3 دار العلم بيروت لبنان، ووفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان، أبو شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن حلكان 191/4 تحقيق إسماعيل عباس دار صادر بيروت لبنان .

الآن استعرض أقوال أئمة الإسلام وفقهاء الأمصار في تحديد معنى دار الإسلام ودار الكفر ولكن لا بد أولاً من معرفة معنى الدارين دارا لإسلام ودار الكفر لتعرف الأحكام التي تختلف باختلافهما ومعرفة ذلك مبنية على معرفة ما به تصير الدار دار إسلام أو دار كفر.

#### مذهب الحنفية :

لا خلاف بين أصحاب الحنفية في أن دار الكفر تصير دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها .

#### وفي فتاوى هندية :

( اعلم أن دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الإسلام فيها )<sup>1</sup>

وفي درأ لحكام : (دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها كإقامة الجمعة والأعياد وإن بقي فيها كافر أصلي ولولم يتصل بدار الإسلام بأن كان بينها وبين دار الإسلام مصر آخر لأهل الحرب )<sup>2</sup>.

هذا لفظ العلامة خسرو وأثره شيخي زاده في مجمع الأنهر وتبعه المولى الغزى في التنوير وأقره المدقق العلائي في الدر ثم الطحاوي والشامي اقتديا في الحاشيتين.<sup>3</sup>

وبعبارة "درأ لحكام" اتضح خطأ الذي قال : ( وأما الشعائر التعبدية بدون الأحكام فلا يناف بها حكم على الدار وهذه بلاد الكفر يسمح فيها للمسلمين بالصلاة والصيام وإقامة بعض شعائر دينهم ، ولم يقل أحد من العلماء بأنها صارت دار الإسلام )<sup>4</sup>

فإن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام ولو كانت مثل إقامة الجمعة والأعياد .

واختلفوا في دار الإسلام أنها بماذا تصير دار الكفر .

#### فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله :

إنها لا تصير دار الكفر إلا بثلاث شرائط أحدها : ظهور أحكام الكفر فيها ، والثاني : أن تكون متاخمة

لدار الكفر ، والثالث : أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمناً بالأمان الأول وهو أمان المسلمين ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إنها تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها<sup>5</sup>

هذه شرائط لدار الإسلام أنها ما بها تصير دار الحرب وليست لدار الحرب ما بها تصير دار الإسلام وبعض الناس فهموا أنها أيضاً لدار الحرب وكتبوا ....

فيقول : ( وتظهر ثمرة الخلاف بينهما في صورة أخرى هي عكس الصورة الأولى وهي صورة بلدة كانت من بلاد الكفر ، فأسلم أهلها وأجروا فيها أحكام الإسلام ، فهذه تصبح دار الإسلام عند الجمهور وأما أبو حنيفة رحمه الله فلا يحكم بصيرورتها دار الإسلام إلا إذا كان تمام القهر والقوة فيها للمسلمين ، فلو كان بجوارهم دار شرك فاهربن لهم لا تلتحق بلاد الإسلام لنقص تمام القهر والقوة)<sup>6</sup>

1 فتاوى هندية المعروف بالفتاوى العالمة مولانا الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند 248/2 . دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (200).

2 درأ لحكام في شرح غرر الأحكام لمحمد بن فرامر بن علي المعروف بلا خسرو 295/1 مطبعة أحمد كامل مصر .

3 فتاوى رضوية كتاب السير ، الباب إعلام الأنام بأن هندوستان دار الإسلام 107/14 مطبعة رضا فاؤندينش باكستان .

4 أحكام أحوال الشخصية للمسلمين للدكتور سالم بن عبد الله ، دار ابن حزم بيروت ، الطبعة الأولى (2002).

5 دائع الصنائع في ترتيب الشرائع الإمام علا الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني . دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية 381/10/1989.

6 أحكام الأحوال الشخصية ، ص 37 .

دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض الأحكام فيها فقط .

وفي شرح نفاية ( لا خلاف أن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام فيها فقط)<sup>1</sup>

وفي در المنتقي ( أن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام فيها )<sup>2</sup>.

ويقول آخر في كتابه عن ثمرة مذهب الصاحبين : ( وتظهر ثمرة الخلاف في هذا العصر عند الحكم على الأقالي الإسلامية بشكل عام وما وقع منها بأيدي العدو بشكل خاص فعلى قول الصاحبين فإنها تعد دار حرب لأنها لا تحكم بالإسلام )<sup>3</sup>.

لو رجعت إلى كتب السادة الحنفية لتجدها مذكورة بمذهب الصاحبين بأنه تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها كلية أو أغلبية لا ببعض ظهور أحكام الإسلام .

فيقول الشيخ أحمد رضا الهندي<sup>4</sup> في فتاواه : " أقول وبالله التوفيق والدليل على ذلك أمران .

الأول : قول محمد وهو الطراز المذهب إنها تصير دار حرب عند الإمام بشرائط ثلاثة أحدها : إجراء أحكام الكفر على سبيل الاستشهار وأن لا يحكم فيها بحكم الإسلام ، فانظر كيف زاد الجملة الأخيرة ولم يقتصر على الأولى . فلو لم يفسر كلامهم بما ذكرنا لكان كلام الإمام قاضياً عليهم وناهيك به قاضياً عدلاً ، فالثاني : أن هؤلاء العلماء هم الذين قالوا في دار الحرب إنها تصير الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها فيما أن تقولوا منها أيضاً : إنها تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام ولو مع جريان بعض أحكام الكفر ، فعلى هذا ترفع المباشرة بين الدارين ، إذ كل دار تجري فيها الحكمان مع استجماع بقية شرائط الحرية . تكون دار حرب وإسلام جميعاً لصدق الحدين معاً ، وكذا لو أردت الخلو والتمحض في كل الموضوعين . يعني أن دار الحرب ما يجري فيها أحكام الشرك خالصة ودار الإسلام ما يحكم فيها بأحكام الإسلام محضة . فعلى هذا تكون دار التي وضعنا هالك واسطة بين الدارين ولم يقل به أحد ، وأما أن تريد التمهض في المقام الثاني دون الأول . فهذا يخالف ما قصده الشارع من إعلاء الإسلام ، بنى العلماء كثيراً من الأحكام على [ أن الإسلام يعلو ولا يعلى ]<sup>5</sup> على أنه يلزم أن تكن دور الإسلام بأسرها دور حرب على مذهب الصاحبين إذا جرى فيها شيء من أحكام الكفر . و حكم بعض ما لم ينزل الله سبحانه وتعالى .

وهو معلوم مشاهد في هذه الأعصار بل من قبلها بكثير حيث فشا التهاون في الشرع الشريف ، وتقاعد الحكام عن إجراء أحكامه . وترقى أهل الذمة على خلاف مراد الشريعة عن ذل ذليل إلى عز جليل . وأعطوا مناصب رفيعة ومراتب شامخة متبوعة حتى استعلوا على المسلمين ، وكذلك ارتضى بعض الظلمة من حكام الجور بعض البدعات التي خرقها أئمة الكفر فأجروها في بلادهم كتخليف الشهود ، وإلزام المصادرات والمكوس . ووضع الوظائف الباطلة على الأموال والنفوس إلى غير ذلك من الأحكام الباطلة ، ويسلم هذا الأمر الفظيع من

1 - جامع الرموز شرح المنهاية ، شمس الدين محمد القيساني 556/4 مكتبة إسلامية قاموس إيوان

2 - نزهة المشتقى على الباشم مجمع البحر ، محمد بن محمد علا محمد علا الدين الحصكفي 634/1 . دار إحياء التراث العربي

3 - حكاية المعاملات المالية بين البلاد الإسلامية وغيرها ، نواف هابل نكورزي دار الشهاب دمشق ، الطبعة الأولى (200)

4 - أحمد الرضا وهو أحمد رضا الحنفي القادري الريلوي فقيه حنفي محدث ، أصولي ، مفسر ، توفي 1340 وله كتب منها " جد المفار " على حاشية رد المحتار ، وفتاوى رصوية ، حياة الإمام أحمد رضا رسالة

مخسرة . شيخ مشائخ الأزهر

5 - صحيح البخاري باب إذا أسلم الصبي فمات ، ص 217 ، رقم الحديث 1329 . دار المعية دمشق الطبعة الثانية (1999)

أُتبع الشنائع الهائلة ، فوجب بأن المراد في المقام الأول هو الخلوص والتمحض دون الثاني وهو المقصود وبهذا نبين أن الدار التي تجري فيها الحكمان شيء من هذا وشيء من هذا كدارنا هذه ، لا تكون دار حرب على مذهب الصاحبين لعدم تمحض أحكام الشرك.

فمن الظن ما عرض لبعض المعاصرين من بناء نفى الحربية على الهند على مذهب الإمام فقط فتوهم أنه لا يستقيم على مذهب الصاحبين.<sup>1</sup>

#### مذهب المالكية :

قال الدسوقي<sup>2</sup> : (قال الدسوقي المالكي في حاشيته : ) وأما ما أخذه الكفار من أموال المسلمين من بلادنا بعد استيلائهم عليها والقهر وقدرنا على نزعة منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم ، فإنه يتزع منهم لأن بلاد الإسلام لا نصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها ، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها ، وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب<sup>3</sup>.

فقد جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك : ( لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها )<sup>4</sup>

#### مذهب الشافعية :

فقد جاء في نهاية المحتاج ( واعلم أن يؤخذ من قولهم " لأن محله دار الإسلام " أن كل محل قدر أهله على الامتناع من الحربيين صار دار إسلام وحينئذ فنتيجة لتعذر عوديته إلى دار كفر وإن استولوا عليه كما صرح فيه خبر [ الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ]<sup>5</sup> )

وفي تحفة المحتاج ( أن دار الإسلام ثلاثة أقسام ، قسم يسكنه المسلمون ، وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية سواء ملكوه أم لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه )<sup>7</sup>.

فهم يعدون ما كان يسكنه المسلمون ثم غلب عليه الكفار باقياً من دار الإسلام .

#### مذهب الحنابلة :

1. الفتاوى روضة 109/14 كتاب السير مطبعة رضا فاؤندينشن باكستان.

2. الدسوقي : وهو محمد بن عرفة الدسوقي المالكي، من أهل دسوق بمصر ، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة 1230 هـ له كتب منها حاشية على الشرح الكبير على مختصر الكبير ، انظر : الأعلام للزركلي 6/17

دار العلم بيروت ، لبنان ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا ، 8/292 ، مؤسسة الرسالة .

3 حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لمحمد عرفة الدسوقي 188/2 دار الفكر بيروت .

4 الشرح الصغير على أقرب المسالك 2/281 أبو البركات أحمد بن محمد ، تحقيق كمال وصفي ، دار المعارف - القاهرة (1992 م) .

5 سئل ندرجه ص 9

6 بآية المحتاج لابن شهاب الدين الزملي 78/8 مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأخيرة سنة (1386 هـ / 1987 م) .

7 نعمة المحتاج بشرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي 269/9 مطبعة محمد مصر .

قال القاضي أبو يعلى<sup>1</sup>: (وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الإسلام دون أحكام الكفر فهي دار الإسلام وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار الكفر)<sup>2</sup> وقال الهوتي<sup>3</sup>: (" ودار الحرب ما يغلب فيها حكم الكفر)<sup>4</sup> ويظهر أيضاً أن عند الحنابلة مناط الحكم هو غلبة الأحكام وظهورها

### المبحث الثاني: تعريف دار الحرب ودار السلام

#### عرف العلماء دار الإسلام بعدة تعريفات منها:

1. عرف المعتزلة دار الإسلام بأنها ( كل دار أمكن القيام بها والاجتياز منها من غير إظهار ضرب من الكفر أو إظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له فهي دار الإيمان)<sup>5</sup>  
فقدت هذا التعريف لوضوح الرد عليه لدى أي مسلم يعيش في هذا الزمان مما يجعله لا يصلح تعريفاً لدار الإسلام في هذا العصر بالذات على الأقل .

أما الحنفية فقد عرفوا دار الإسلام بأنها: (" الدار التي تظهر فيها أحكام الإسلام).<sup>6</sup>  
عرفها الشافعية بأنها ( الدار التي يسكنها المسلمون وإن كان فيها أهل الذمة أو فتحها المسلمون وأقروها بيد الكفار أو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها)<sup>7</sup>.

وعرفها الحنابلة في أحكام أهل الذمة بأنها ( الدار التي نزل بها المسلمون وجرت بها أحكام الإسلام).<sup>8</sup>  
تعريف دار الحرب :

كما تعددت تعريفات العلماء لدار الإسلام تعددت التعريفات لدار الحرب فسأذكر بعضاً منها :  
فقد عرفها الحنفية: بأنها (" ما يجري فيه أمر رئيس الكفار من البلاد أو ما خافوا فيه من الكافرين).<sup>9</sup>  
وعرفها المعتزلة: بأنها(كل دار لا يمكن فيها لأحد أن يقيم بها أو يجتاز بها إلا بإظهار ضرب من الكفر أو بإظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له فهي دار كفر)<sup>10</sup>  
عرفها الحنابلة: بأنها(ما يغلب فيه حكم الكفر)<sup>11</sup>.

1 . أبو يعلى: وهو أبو يعلى محمد بن الحسن العمري الحلبي المتوفى 458هـ وله كتب منها الأحكام السلطانية ، الأعلام (6/99) وأعلام النبلاء . 91/18 تحقيق شعيب الأرنؤوط طبعة 1998 مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت .

2 . المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحلبي، ص276 تحقيق وديع زيدان دار المشرق بيروت

3 . الهوتي : وهو منصور بن بولس صلاح الدين بن حسن بن إدريس الهوتي الحلبي توفي 1051هـ وله كتب منها كشف القناع ، الأعلام (7/307) ومعجم المؤلفين 24/13

4 . كشف القناع على متن الإقناع للهوتي 307/3 مطبعة الحكومة بمكة المكرمة

5 . مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، 346/2 المكتبة العصرية بيروت لسان الطبعة الأولى (2005م) .

6 . مدائع الصنائع 194/7

7 . حاشية المجرمي على الإقناع 220/4 لسليمان بن عمر الجرمي المكتبة الإسلامية تركيا

8 . أحكام أهل الذمة لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أبوب بن بن سعد الرديي الدمشقي 728/2 تحقيق يوسف أحمد البكري بن حزم بيروت الطبعة الأولى 1997

9 . كشف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الهادي 256/2 تحقيق علي د حروج مكتبة لبنان

10 . معاملات الإسلاميين واختلاف المصنفين 346/2

11 . الإنصاف في معرفة الراعي من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلا الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادي تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، 35/10 هجر للطباعة والنشر

الطبعة الأولى (1995)

## الفصل الأول: موالاة مع الكفار

## المبحث الأول في تعريف الموالاة وأقسامها

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ المائدة: 55 ] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ﴾ [ الأحزاب: 6 ] وقال تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [ التوبة: 71 ] قال تعالى ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ آل عمران: 28 ] وقال تعالى: ﴿ فَأَخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ [ الأحزاب: 5 ] .

وقال عليه الصلاة والسلام : [« إِنَّ آلَ أَبِي - قَالَ عَمْرُو فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بَيَاضٌ - لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي . إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ »<sup>1</sup> ] وقال عليه الصلاة والسلام: [ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ ]<sup>2</sup> .

والولاء : يفتح ويكسر فإذا فتح ... كان اسم مصدر وإذا كسر كان مصدرًا مقيسًا من والاه موالاة وولاء . وأصله من فعل ولي إذا قرب ودنا ومصدره ولي ، واسم الفاعل منه الولي .

وله معان كثيرة منها : المحب ، والصديق ، والنصير ، وفي معناه المولى ويطلق على واحد وعشرين معنى ، منها : الرب جلا وعلا ، والمالك ، والمعق ، والقريب ، والجار ، والحليف ، والعم ، والشريك ، والنزيل ، والناصر ، والمنعم عليه ، والمحب ، والتابع ... إلى آخره .

وهي معان منتشرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفي " تاج العروس " وأكثرها . هذه المعاني قد جاءت في الحديث فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه<sup>3</sup> .

الموالاة مع الكفار على نوعين : الحقيقة ، و الصورية .

أما الحقيقة : أدناها مجرد ميلان القلب ثم الوداد ثم الاتحاد ثم الانقياد ثم التبتل ، فحرام بجميع وجوهها مع كل كافر في كل حال مطلقاً .

فقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ [ هود: 113 ] .

ولكن الميلان الطبيعي مثلاً إلى الوالدين أو إلى الزوجة الجميلة بدون اختياره فليس داخلًا في حكمه .

وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [ التوبة 23 ] .

وفي التفسير الكبير : ( أنه تعالى أمر المؤمنين بالنبري من المشركين وبالغ في إيجابه ، قالوا كيف تمكن هذه المقاطعة التامة بين الرجل وبين أبيه وأمه وأخيه فذكر الله تعالى أن الانقطاع من الآباء والأولاد والإخوان واجب بسبب الكفر )<sup>4</sup> .

وأما الصورية فهذا بقدر الضرورة وأكثر من هذا لا يجوز فإن شرعيتنا تجعلها في حكم الحقيقة<sup>5</sup> ،

1 البخاري . محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري . باب يهل الرحم ببلال . رقم الحديث 5990 . ص 1048 . دار الفحاء الطبعة الثانية (1999) .

2 البخاري : باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد . رقم الحديث 456 . ص 79 .

3 نظر تاج العروس لمحمد الحسني الزبيدي . مطبعة التراث العربي

4 معاني الغيب المشهير بالتفسير الكبير . للإمام محمد الرازي فخر الدين المتوفى 604 دار الفكر الطبعة الأولى 1981 .

5 فتاوى رصوبة 114/14

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الممتحنة: 1]

فهذه الموالاة قطعاً ما كانت حقيقة فإنها نزلت في سيدنا حاطب بن أبي بلتعة أحد أصحاب البدر رضي الله تعالى عنهم<sup>1</sup>.

وفي تفسير أبي السعود: (فيه زجر شديد للمؤمنين عن إظهار صورة الموالاة لهم وإن لم تكن موالاة في الحقيقة)<sup>2</sup> إلا الصورية الضرورية خاصة في حالة الإكراه.

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28].

وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106].

فإن اكتفى بعدم الموالاة بدون إظهار اللطف فيكتفي به وإذا احتاج إلى إظهار اللطف والموالاة فيعرض في كل ما يقول.

روى ابن جرير عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما: [نهى الله المؤمنين إن يلاطفوا الكفار ويتخذوهم وليجة من دون المؤمنين إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين أولياء فيظهرون لهم اللطف ويخالفونهم في الدين وذلك قوله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28]<sup>3</sup>

وفي المدارك: (أي إلا أن يكون للكافر عليك سلطان فتخافه على نفسك ومالك فعندئذ يجوز لك إظهار الموالاة وإبطان المعادة)<sup>4</sup>

وفي التفسير الكبير: (وذلك بأن لا يظهر العداوة باللسان، بل يجوز أيضاً أن يظهر الكلام الموهوم للمحبة والموالاة، ولكن بشرط أن يضمّر خلافه وأن يعرض في كل ما يقول)<sup>5</sup>

والموالاة الصورية أعلاها المداينة فيجوز في حالة الإكراه فقط وأدناها المداينة يجوز للمصلحة. وبين المداينة والمداينة قسمان لها فهي برواقساط، ومعاشرة فتم بهما تسعة أقسام للموالاة<sup>6</sup>.

وفي أحكام أهل الذمة: (وهي (أي المداينة): بذل الدنيا لصالح الدين أو الدنيا أو هما، بخلاف المداينة: فإنها بذل الدين لصالح الدين، وهو صلى الله عليه وسلم إنما بذله له من دنياه حسن عشرته ولم يمدحه فكان قوله فيه حقاً، وفعله معه حسن عشرة).

1 - انظر صحيح البخاري، كتاب التفسير باب سورة الممتحنة، رقم الحديث 4608

2 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الشهير بتفسير أبي السعود 51/5، دار إحياء التراث العربي بيروت 48/2 (لا- ت)

3 - جامع البهائم (تفسير ابن جرير) القول في تأويل "لا يتحد المؤمن الكافرين" 5/316

4 - مدارك التنزيل وحقائق التاويل الشهير بتفسير النسخي لآبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسخي، 248/1، تحقيق يوسف علي بدوي درائن كثير دمشق - بيروت الطبعة الأولى (2005)

5 - معانيج، لمعيت 8/14

6 - مدارك رصوية 467/14

وقال في "لوامع أنوار الكوكب الدري": المدارة سنة والمداهنة معصية والمداري يتلطف بصاحبه حتى يستخرج منه (الحق) أو يرده إليه أو (يرده) عن الباطل والمداهن يتلطف به ليقره على باطله ويتركه على هواه ، والمداراة لأهل الإيمان والمداهنة لأهل النفاق<sup>1</sup>.

وللبر والإقسط ثلاثة أقسام :

مرحمة 2. مكرمة 3. مكيدة

الأول : إرادة نفعه محضة وإيصال خير إليه مطلقاً فهذا إحرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكف الضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصداً.

الثاني : صلة بالمال لمصلحة نفسه كمكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجز بالمعاهد ويمنع بغيره .

الثالث : الخدعة الحربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه حقيقة ليس البر والصلة والحرب خداعه<sup>2</sup>.

وفي مفتاح الغيب وحاشية الشيخ زادة على البيضاوي و ما نصه الرازي ( كون المؤمن موالياً للكافر يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون راضياً بكفره ويواليه لأجله ، والمؤمن يكفر بهذا الوجه من الموالاة لأن الرضا بالكفر وتصويبه كفر ، والكفر ينافي الإيمان .

ثانيها : المعاشرة الجميلة في الدنيا بحسب الظاهر وذلك غير ممنوع منه .

وثالثها : وهو الوجه المتوسط بين الوجهين الأولين ، وهو أن يوالي الكفار على وجه الركون إليهم والمعاونة والمظاهرة والنصرة ، على الوجه الذي يتوالى به المتوادون في أهل القربان بالتعظيم والمحبة والاستشارة في مهم ، مع اعتقاد أن دينهم باطل فهذا لا يوجب الكفر ، إلا أنه منهي عنه ، لأن الموالاة بهذا الوجه قد يجره إلى استحسان طريقته ، والرضا بدينه ، وذلك يخرج عن الإسلام فلذلك هدد الله فيه فقال : " ومن يفعل ذلك (أي يوالي الكفار) فليس من اله شيء )"<sup>3</sup>

ملخصاً : الموالاة الحقيقية مع الكفار لا يجوز مطلقاً والموالاة الصورية تجوز ضرورة ، والبر والإقسط على التفصيل يجوز مع أهل الذمة .

المبحث الثاني : في المحجة المؤتمنة في آية الممتحنة

الدلائل العقلية والشواهد النقلية دلت على أن موالاة الكافر بدون ضرورة شرعية غير جائزة مقاتلاً كان أو غير مقاتل بخلاف المبرة فإنها جائزة مع غير المقاتل ، وغير جائزة مع المقاتل ، كالموالاة بحيث أثبت المبرة بناء على أمر ظاهر في باب الصلة نفي الموالاة ضمناً وإنما لم تجز المبرة للمقاتل لغاية عداوته ونهاية بغضه .

1 أحكام أهل الذمة : شيخ الإسلام أبي المواهب جعفر إدرس الكنتاني تحقيق محمد حمزة على الكنتاني ص 87 دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى ( 2007م - 1428 )

2 فتاوى روضة 468/14 .

3 معارج العيب : 8/12

قال الله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (8) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ [المتحنة: 9].

رخص الله للمسلمين في مرة من لم يقاتلهم من الكفار واختلف فيهم على أربعة أقوال :

الأول : عند أكثر أهل التأويل ومنهم سلطان المفسرين سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم قبائل من العرب منهم خزاعة وبنو الحارث بن كعب كانوا قد صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يقاتلوا ولا يعينوا عليه .

الثاني : أنه أراد من كان بمكة من المؤمنين الذين لم يهاجروا ، وأما الذين نهى الله عن مودتهم لأنهم قاتلوا المسلمين وظاهروا على إخراجهم فهم كفار قريش .

الثالث : أنهم النساء والصبيان .

الرابع : أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة .<sup>1</sup> سيأتي الكلام عنه تفصيلاً .

وحجة قول الأكثر حديث البخاري ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما [ قال : " قدمت علي أمي (أي قتيلة بنت عبد العزى) وهي مشركة (أي يهدايا فلم أقبلها ولم أذن لها بالغداء أو بالدخول ) في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقلت يا رسول الله إن أمي قدمت علي وهي راغبة ، أفأصلها ؟ قال : " نعم صلها " أمرها أن تقبل منها وتدخلها وتكرمها وتحسن إليها : زاد في رواية قال : فأنزل الله فيها " لا ينهاكم الله " ]<sup>2</sup>

وكان زمن الصلح والمعاهدة فعلى هذا القول : هذه الآية نزلت في حق المعاهد والذمة ولا علاقة لها مع الحربي وهو قول أكثر الجمهور فلا ضرورة إلى قول نسخه .

فهو مسلكت أئمة الحنفية فيها أن الآية " لا ينهاكم " نزلت في حق أهل الذمة ، والآية " ينهاكم " في حق أهل الحرب .

### ففي الهداية:

(يجوز أن يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم فالأول لقوله تعالى : " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ... الآية " والثاني : لأنهم بعقد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات وفي الجامع الصغير الوصية لأهل الحرب باطله لقوله تعالى : " إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية )<sup>3</sup> وعلى القول الرابع أعني: أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة . منسوخة بآية القتال والغلبة.

ففي التفسير الكبير :

( اختلفوا في المراد من الذين لم يقاتلوكم " فالأكثر على أنهم أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك القتال والمظاهرة في العداوة وهم خزاعة كانوا عاهدوا الرسول على أن لا يقاتلوه ولا

1 - نظرو تفسير اس حري ص 861 محمد بن أحمد بن جزي الكوفي دار الكتاب العربي لبنان

2 - البخاري باب الهدية للمشركين رقم الحديث 2477

3 - الهداية للإمام مرهان الدين أبي بكر الفرعاني كتاب الوصايا 516/4 تحقيق شيخ عديان درويش دار أرقم بيروت لبنان

بخرجه فأمر الرسول عليه الرسول عليه الصلاة والسلام بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم ، وهذا قول ابن عباس ومقاتل ابن حيان ومقاتل ابن سليمان ومحمد ابن سائب الكلبي وقال مجاهد الذين أمنوا بمكة ولم يهاجروا وقيل هم النساء والصبيان ، وعن عبد الله بن الزبير أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر قدمت أمها قتيلة عليها وهي مشركة يهدايا فلم تقبلها ولم تأذن لها بالدخول فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تدخلها وتقبل منها وتكرمها وتحسن إليها وقيل الآية في المشركين وقال قتادة نسختها آية القتال.<sup>1</sup>

### وفي الجامع لأحكام القرآن :

( هي مخصوصة بالذين أمنوا ولم يهاجروا وقيل يعنى النساء والصبيان لا أنهم من لا يقاتل ، فأذن الله في برهم حكاه بعض المفسرين ، وقال أكثر أهل التأويل هي محكمة واحتجوا بأن السماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل تصل أمها حين قدمت شركة قال نعم )<sup>2</sup>.

### وفي تفسير جامع البيان :

(حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال، قال ابن زيد: سألته عن قول الله عز وجل: " لا يهكم الله " الآية فقال هذا قد نسخه القتال)<sup>3</sup>.

### وفي تفسير أبي السعود:

(﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: 73] نسخت هذه الآية كل شيء من العفو والصفح).<sup>4</sup>

### في تفسير عناية القاضي :

(هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: 5])<sup>5</sup>

### وفي حاشية الفتوحات الإلهية :

(كان هذا الحكم وهو جواز موالاتة الكفار الذين لم يقاتلوا في أول الإسلام عند المودعة وترك الأمر بالقتال ثم نسخ بقوله تعالى : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: 5].<sup>6</sup>

هل حكم القتال والغلبة مع جميع الكفار الحربية ولو لم يكونوا محاربين بالفعل :

قال الله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [التوبة: 192].

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: 73].

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: 123].

1 مفاتيح الغيب 305/30

2 الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي 59/18 دار الشعب القاهرة مصر

3 جامع البيان 573/22

4 تفسير أبي السعود 84/4

5 عنابة القاضي وكفاية الرازي علي البصاوي لقاضي شهاب الدين أحمد الخفاجي 188/8 دار البصائر بيروت

6 الفتوحات الإلهية (الشهيد بالحمل) لسليمان الحمل 328/4 دار إحياء التراث . بيروت لبنان .

أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بالقتال والغلبة مع جميع الكفار وماخص منها أحداً وما قسم إلى بالفعل وغيره فعلى قول الرابع الذي سبق ذكره . حكم البر والإقسطا منسوخ قطعاً أجمعت الأمة على أن الجهاد يجب مع جميع أهل الحرب سواء كانت البداءة منهم أو لم تكن . وفي الكفاية :

( قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [ البقرة : 191 ] منسوخ وبيانه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الابتداء مأموراً بالصفح والإعراض عن المشركين بقوله : ﴿ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾ [الحجر: 85] وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: 106] ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالأحسن بقوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [ النحل: 125 ] ثم أذن بالقتال إذا كانت البداءة منهم بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [ البقرة : 191 ] . ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة : 5] ثم أمر بالبداءة بالقتال مطلقاً في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها فقال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ [ البقرة : 193] و﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [التوبة : 29 ]<sup>1</sup>.

وفي بحر الرائق :

( مفيد لافتراضهم وإن لم يبدؤنا للعمومات وأما قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [ البقرة : 191 ]<sup>2</sup>. وأيضاً الحربي قسيم الذمي لا يخص بمحارب بالفعل فتعم الآية جميع أهل الحرب يحاربون بالفعل أولم يحاربوا وأما استثناء المعاهدين فهو من ضروريات الدين وينطق عنها نصوص قطعية ولا ضرورة لذكرها لاستقرارها في أذهان المسلمين .

ملخصاً : قوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [ الممتحنة : 9 ] على القول الراجح والأصح في حق أهل الذمة . وغيرهم من الكفار داخل في حكم قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [ الممتحنة : 9 ] . ولم يحاربونا بالفعل ونسائهم وصبيانهم ولم يدخلوا في حكم القتال ولكن ما خرجوا من حكم الغلبة عليهم .

تحقيق معنى الإقسطا والبر

البر : التوسع في فعل الخير، وينسب ذلك إلى الله تعالى تارةً نحو: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور: 28] . وال العبد تارة فيقال : بر العبد ربه أي : توسع في طاعته، فمن الله تعالى الثواب ومن العبد الطاع، وبر الوالدين : التوسع في الإحسان إليهما . وضده العقوق قال تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ [ الممتحنة : 8 ] ويستعمل البر في الصدق لكونه بعض الخير المتوسع فيه فيقال : ير في قوله وبر في يمينه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> . . . . .

<sup>2</sup> . . . . .

<sup>3</sup> . . . . .

وللبر ثلاثة أقسام :

1 إرادة نفعه محضه وإيصال الخير إليه مطلقاً فهذا حرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكف الضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصداً .

2 صلة بمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجوز مع الذمي .

3 الخدعة الحربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه ليس حقيقة البر والصلة والحرب خدعة .

فالقسم الأول بدون مصلحة نفسه إيصال الخير إليهم لا يتصور إلا بميلان القلب إليهم .

والقسم الثاني والثالث من الأقسام الصورية<sup>1</sup> .

الإقساط :

القسط : هو النصيب بالعدل كالنصف قال تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ﴾

[يونس: 4] : ﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ ﴾ [الرحمن: 9] . والقسط هو أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقساط

أن يعطي قسط غيره وذلك إنصاف ، ولذلك قيل : قسط الرجل ، إذا جار ، وأقسط : إذا عدل . قال : ﴿ وَأَمَّا

الْفَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن: 15] ، وقال : ﴿ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات :

9] والقسطاس : الميزان ويعبر عنها بالميزان قال : ﴿ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ [الإسراء: 35]<sup>2</sup> .

في معنى الإقساط ثلاثة أقوال للمفسرين

وما نصه من البيضاوي :

الأول : في البيضاوي وأبو السعود الجلالين : ( أي نفضوا إليهم بالقسط أي العدل )<sup>3</sup> وصرح في الكشف

والمدارك بلا تظلموهم فقال : ( وتقضوا إليهم بالقسط لا تظلموهم ، وإذا نهى عن الظلم في حق المشترك فكيف

في حق المسلم ؟ )<sup>4</sup> .

ولكن أورد عليه في أحكام القرآن فقال : ( أي تعطوهم قسطاً من أموالكم على وجه الصلة . وليس يريد به

العدل ، فإن العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل)<sup>5</sup> قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا

تَعْدِلُوا غَدِثُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: 8] . وهذا تقرير إيراده ،

والثاني : إنما معنى العدل هو وفاء العهد وفي التنوير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم : ( " أن تقسطوا

إليهم " تعدلوا بينهم بوفاء العهد " إن الله يحب المقسطين " العادلين بوفاء العهد )<sup>6</sup> .

الثالث : إنما يراد به العدل بالبر وفي الخازن ( تعدلوا فيهم بالإحسان والبر )<sup>7</sup> .

1 تنائى رضوية : 465/14 .

2 معربات الفاظ القرآن ص 670 .

3 تفسير البيضاوي 328/5 لإمام القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي ، تحقيق شيخ عبد القادر عرفان العشا ، دار الفكر بيروت / لبنان الطبعة 2005 .

4 (الكشاف : لجام الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري 93/7 تحقيق الشيخ علي محمد معوض مكتبة العبيكان الرياض الطبعة الأولى 1998 والمدارك لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 469/3

3 أحكام القرآن: لإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف ابن العربي 163/20 تحقيق عبد الرزاق المهدي دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى .

5 تنوير المقاس من تفسير ابن عباس ص 351 مصطفى لياي مصر .

6 لباب التناويل في معاني التنزيل (الشهير بتفسير الخازن) لعلاء الدين علي بن إبراهيم البغدادي الصوفي المعروف بالخازن 258/4 دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

فيقول الشيخ أحمد رضا الهندي أقول : فلا ضرورة لتخصيص العدل فإن فيه عدولاً عن معنى العدل ولكن ما افترق الإقساط من البر والظاهر العطف يريد المغايرة .

فيقول الشيخ وأنا أقول وبالله التوفيق : يمكن أن يراد به العدل في البر لا بالبر ، أسماء بنت صديق رضي الله تعالى عنهما جاءت إليها أمها فسألت أسماء النبي صلى الله عليه وسلم عن صلتها فنزلت هذه الآية ، ولو لم تأت أمها بهدايا وهي تصل صلة من عندها أو ترد أحسن إليها من هديتها فكل أو زيادة من طرفها إحسان هو بر ، ولو تعطيها بمقدار ما أعطتها أمها ، فهو العدل والمساواة في الإعطاء فهو إقساط فأجازت الآية الكريمة الصورتين في البر مع المعاهد وهي نظيرة لآية تحية ف قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ۗ﴾ [النساء:86]<sup>1</sup> .

### الفصل الثاني: في معاملات مع الكفار

قبل أن أذكر ما عندي أذكر أن الأمة الإسلامية ليست جماعة من الناس همها أن تعيش بأي أسلوب أو تنعظ طريقها في الحياة إلى أي جهة وما دامت تجد القوت واللذة فقد أراحت واستراحت .

حاشا لله لا فالمسلمون أصحاب عقيدة تحدد صلتهم بالله وتوضع نظرهم إلى الحياة وتنظم شؤونهم في الداخل على أنحاء خاصة وشوق صلاتهم بالخارج إلى غاية معينة .

والمهاجرون إلى المدينة لم يتحولوا عن بلدهم ابتغاء ثراء أو استعلاء .

والأنصار الذين استقبلوهم وناصروهم قومهم العداء أهدفوا أعناقهم للقاضي والداني لم يفعلوا ذلك ليعيشوا كيفما اتفق .

إنهم جميعاً يريدون أن يستضيئوا بالوحي وأن يحصلوا على رضوان الله وأن يتحققوا الحكمة العليا التي من أجلها خلق الناس وقامت الحياة .

وهل الإنسان جحد به ، وتابع هواه إلا حيوان ذميم أو شيطان رجيم ؟!

ومن هنا شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مستقرة ... بالمدينة بوضع الدعائم التي لا بد منها لقيام رسالته وتبين معالمها في الشؤون الآتية :

1. صلة الأمة بالله

2. صلة الأمة بعضها ببعض الآخر

3. صلة الأمة بالأجانب عنها ممن لا يدينون دينها هذا هو محل بحثنا .

### المبحث الأول: تعريف المعاملات وأدلة جوازها

لغة : عمل وعملته أعمله عملاً صنعته وعملته على الصدقة سعت في جمعها والفاعل عامل والجمع عمال وعاملون وكذا استعملته سألته أن يعمل ، وعاملته في كلام أهل الأمصار يراد به التصرف من البيع ونحوه<sup>2</sup> .

وفي معجم الوسيط : عامله : تصرف معه في بيع ونحوه والمعاملات : الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا كالبيع والشراء والإجازة<sup>3</sup> .

1 فتاواه رصومه 470/14

2 المساح المير لأحمد بن محمد على الصوملي دار الحديث القاهرة

3 المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى ، أحمد ربات وغيرهما مكتبة الشروق الدولية مصر الطبعة الرابعة

## اصطلاحاً :

تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا باعتبار بقاء أشخاص كالبيع والإجارة ونحوها.<sup>1</sup>  
أدلة جوازها :

[عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الله تعالى عنهما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء رجل مشرك مستعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ( بيعاً أم عطية ؟ أو قال هبة ، قال بل بيع فاشتري منه شاة ].<sup>2</sup>

و[عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه بشعير ومشييت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبخيز شعير وإهالة سنحة ].

<sup>3</sup>وفي عمدة القاري ( فيه من الفوائد جواز المعاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربياً وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة فيه أيدهم وفيه جواز الشراء بالثمن المؤجل )<sup>4</sup>

وفي فتح الباري ، ( قال ابن بطال: معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين )<sup>5</sup>.  
وقال ابن بطال : ( عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها )<sup>6</sup> لما في ذلك من المذلة لهم وإنما الممتنع أن يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم .

وفي مفتاح الغيب :

( أجمعت الأمة على أنه تجوز مخالطتهم ومعاشرتهم ومعاملتهم )<sup>7</sup>.

وفي تفسير ابن جزي:

لآية ( " ومن يتولهم فإنه منهم " ) ولا يدخل فيه معاملاتهم في البيع وشبهه )<sup>8</sup>.

## المبحث الثاني في أقسام الكفار

الكفار ثلاثة أقسام : قسم أهل الكتاب : وهم اليهود والنصارى ومن اتخذ التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة ، والفرنج ونحوهم ، فهؤلاء تقبل منهم الجزية ويقرون على دينهم إذا بذلوا ، وقسم لهم شبهة الكتاب : وهم المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها ، وقسم لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب : وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الأوثان ، وعلى هذا فأهل الكتاب من الكفار فالكفار أعم من أهل الكتاب.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي ص 1573 .

<sup>2</sup> البخاري 772/2 باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل حرب لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري 1 دار ابن كثير الدمامية ، بيروت الطبعة الثالثة 1987 .

<sup>3</sup> البخاري 729/2 باب الشراء الذي صلى الله عليه وسلم رقم الحديث 1963 .

<sup>4</sup> عمدة القاري شرح صحيح البخاري للبدرالدين العيني الحنفي ، باب من رهن درعه 12/100 دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان الطبعة الأولى 2001 .

<sup>5</sup> فتح الباري ابن حجر العسقلاني 410/4 .

<sup>6</sup> شرح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك 387/6 مكتبة الرشد ، الرياض .

<sup>7</sup> مفتاح الغيب 240/29 .

<sup>8</sup> تفسير ابن جزي 180/1 .

<sup>9</sup> لفظ المعني لابن قدامة الحنبلي 31/13 دار عالم الكتاب في تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة الثالثة 1997 .

وأيضاً من حيث الأمان والجزية تقسم إلى ثلاثة أقسام :

1. الذمي 2. المستأمن 3. الحربي

وأما الذمي : فمن الذمة : وفي اللغة الأمان والعهد فأهل الذمة وأهل العهد والذمي : هو المعاهد والمراد بأهل الذمة في اصطلاح الفقهاء الذميون .

فيعرفونهم بأن أهل الذمة هم الكفار الذين أقروا في دار الإسلام على كفرهم بالتزام الجزية ونفوذ أحكام الإسلام فيهم<sup>1</sup>.

كما عرفنا أن الكفار أعم من أهل الكتاب وغيرهم فأهل الذمة قد يكونون من أهل الكتاب وقد يكون من غيرهم كالمجوس فالنسبة بين أهل الذمة وأهل الكتاب : أن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه آخر فيجتمعان في الكتابي إذا كان من أهل الذمة .

وأما المستأمن : وهو في الأصل : الطالب للأمان :وهو الكافر يدخل دار الإسلام بأمان أو المسلم إذا دخل دار الكفار بأمان<sup>2</sup>.

وأيضاً يقولون إن المراد بالمستأمن عند الفقهاء : من دخل دار الإسلام على أمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد المسلمين وعلى ذلك فالفرق بينه وبين أهل الذمة : أن الأمان لأهل الذمة مؤبد وللمستأمنين مؤقت . أهل الحرب :

المراد بأهل الحرب : الكفار من أهل الكتاب والمشركين الذين امتنعوا عن قبول دعوة الإسلام ولم يعقد لهم عقد ذمة ولا أمان ويقطنون في دار الحرب التي لا تطبق فيها أحكام الإسلام . فهم أعداء المسلمين الذين يعلن عليهم الجهاد مرة أو مرتين كل عام<sup>3</sup>.

أهل العهد :

هم الذين صالحهم إمام المسلمين على إنهاء الحرب مدة معلومة لمصلحة يراها ، والمعاهد : من العهد وهو الصلح المؤقت ويسمى الهدنة والمهادنة والمعاهدة والمسالة والموادعة<sup>4</sup>.

أحياناً يصبح الذمي والمعاهد والمستأمن في حكم الحربي بالحق باختياره بدار الحرب مقيماً فيها أو إذا نقض عهد ذمته فيحل دمه وماله ويحاربه الإمام بعد بلوغه مأمنه وجوباً عند الجمهور وجواز عند الشافعية<sup>5</sup>. وأيضاً : ينقلب الحربي ذمياً إما بالتراضي أو بالإقامة لمدة سنة في دار الإسلام أو بالزواج أو بالغلبة والفتح<sup>6</sup>.

المبحث الثالث: في المعاملة المالية مع الكفار

وقد قرر الفقهاء أن عقد الذمة يشترط فيه شرطان :

1 الثانية الموسوعة الفقهية 122/7 إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت الطبعة 1983

2 أبدائع الصنائع 106/7 وفتح القدير، لابن الهمام 7/6 دار المكي بروت لبنان الطبعة الثانية .

3 الموسوعة الفقهية 121/7

4 الموسوعة الفقهية 121/7

5 الهداية 430/2

6 الهداية 429/2

أولهما : أن يلتزم الذميون إعطاء التكاليفات المالية على القادرين لكي يسهموا في بناء الدولة ويتركوا في تكوين ميزانها المالية .

ثانيهما : أن يلتزموا أحكام الإسلام في المعاملات المالية وفي الخضوع للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . أما نظام الأسرة من زواج وطلاق ، فإن أولياء الأمر المسلمين كانوا يتركونهم في هذا يتبعون ما يعقدونه ديناً لهم ، وذلك لصله أحكام الأسرة بأصل الدين فكان من المحافظة على حريتهم الدينية أن يتركوا في عباداتهم وأحكام الأسرة إلى دينهم ، ولذلك جاءت قاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون " أي في الأسرة والشعائر الدينية وفيما عدا ذلك يلتزمون بالأحكام الإسلامية<sup>1</sup>.

" المعاملات المالية مع أهل الذمة " :

القاعدة العامة " أن أهل الذمة في المعاملات كالبيع والإجارة وسائر التصرفات المالية كالمسلمين إلا ما استثنى منها " وذلك لأن الذمي ملتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات المالية فيصح منهم البيع والإجارة والمضاربة والمزارعة ونحوها من العقود والتصرفات التي تصح من المسلمين ولا تصح منهم عقود الربا والعقود الفاسدة والمحظورة التي لا تصح من المسلمين كما صرح به الفقهاء<sup>2</sup>.

وفي أحكام القران : إن الذميين في المعاملات والتجارات كالبيع وسائر التصرفات كالمسلمين<sup>3</sup>.

في الأم ( تبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها فإذا أمضت واستهلك لم نبطلها وقال : فإن جاء رجلان منهم قد تباعيا خمراً ولم يتقابضاها أبطلنا البيع وإن يتقابضاها لم نرده لأنه قد مضى )<sup>4</sup> (4) 2001. إلا هناك ما يستثنى من هذه القاعدة أجمله فيما يلي :

المعاملة بالخمير والخنزير :

اتفق الفقهاء على أن لا تجوز المعاملة بالخمير والخنزير بين المسلمين مطلقاً لأنهما لا يعتبران مالاً متقوماً عند المسلمين.

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : [ ألا أن لله ورسوله حرم بيع الخمر أو الخنزير والميتة والأصنام ]<sup>5</sup> لكنهم أقرروا المعاملة بالخمير والخنزير بين أهل الذمة بنحو شرب أو بيع أو هبة مثله بشرط عدم الإظهار ، لأن مقتضى عقد الذمة أن يقر الذمي على الكفر مقابل الجزية ويترك هو وشأنه فيما يعتقد من الحل والحرمة والمعالة بالخمير والخنزير مما يعتقد جوازها<sup>6</sup> وهذا محل اتفاق بين الفقهاء في الجملة .

1. العلفة الدولية في الإسلام للإمام أبو رهرة ص 66 دار الفكر العربي . القاهرة .

2 انظر : الموسوعة الفقهية 31/7.

3 انظر : أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص 87/4 دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان الطبعة . 1405 .

4 كتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى 504 ، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ، 507/5 دار الوفاء الطبعة الأولى

5 صحيح البخاري : باب بيع الميتة والأصنام رقم الحديث 1212 .

6 الموسوعة الفقهية 132/7 .

ويستدل الحنفية لذلك بقولهم : إن الخمر والخزير مال متقوم في حقهم ، كالخل والشاة للمسلمين فيجوز بيعه . وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى عشاره بالشام : أن ولوهم بيعها وخذوا العشر من أثمانها ولو لم يجز بيع الخمر منهم لما أمرهم بتوليئتهم البيع<sup>1</sup> .

ضمان الإلتاف :

إذا أتلّف الخمر والخزير لمسلم فلا ضمان اتفاقاً لعدم تقويمها حق المسلمين وكذلك إلتافهما لأهل الذمة . عند الشافعية والحنابلة لأن ما لا يكون مضموناً في حق المسلمين لا يكون مضموناً في حق غيره<sup>2</sup> .

لكن الحنفية صرحوا بضمان متلفها لأهل الذمة لأنهما مال متقوم في حقهم وبهذا قال المالكية إذا لم يظهر الذمي الخمر والخزير<sup>3</sup> .

استئجار الذمي مسلماً للخدمة :

تجوز معاملة الإيجار والاستئجار بين المسلمين وأهل الذمة في الجملة لكنه إذا استأجر الذمي مسلماً لإجراء عمل ، فإذا كان العمل الذي يؤجر المسلم للقيام به مما يجوز لنفسه كالخياطة والبناء والحرق فلا بأس به ، أما إذا كان لا يجوز أن يعمل به كعصر الخمر ورعى الخنازير ونحو ذلك فلا يجوز .

وقال بعض الفقهاء : لا يجوز استئجار المسلم لخدمة الذمي الشخصية لما فيه من إذلال المسلم لخدمة الكافر .

ملخصاً :

المعاملات الدنيوية التي لا ضرر للدين تجوز مع جميع الكفار إلا المرتد ، والذمي في المعاملة مثل المسلمين وأيضاً غير الذمي يجوز معه البيع والشراء والإجارة والاستئجار ، الهبة والاستيلاء بشروطها شراء كل مال متقوم في حق المسلم والبيع لا يكون فيه إعانة أهل الحرب وإهانة الإسلام والهبة ليس فيها تعظيم شعائر الكفر وأيضاً يجوز النكاح بالكتابية في نفسه ، ولو أراد الصلح فيجوز الصلح معهم إلا ما أحل الحرام أو حرم حلالاً .

خاتمة البحث

لن حاز أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة ، فإنها كالتالي :

أولاً : أوضحت أن القرآن والسنة تشيران إلى تقسيم العالم إلى قسمين ولكن لم يرد في الكتاب والسنة اصطلاح دار الكفر والإسلام ، ثم بينت أن دارا لحرب تصير دار الإسلام بإظهار حكم الإسلام فيها ولو كان مثل إقامة الجمعة والأعياد وهذا متفق عليه .

ولكن اختلفوا في أن دار الإسلام بماذا تصير دار الحرب ووضعت مذهب الصاحبين بتوضيح الشيخ أحمد رضا ثم ذكرت تعريف دار الإسلام ودار الحرب عند المذاهب .

ثانياً : بينت تعريف الموالاة وأقسامها ذكرت أن الموالاة الحقيقية مع جميع الكفار لا يجوز مطلقاً والموالاة الصورية جائزة بضرورة الشرعية وبينت أقسام الموالاة الصورية وحكمها وذكرت الفرق بين المداراة والمداينة ثالثاً شرحت حكم آية الممتحنة وبينت أن الآية "لا يهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم"

1 مدائع الصانع: 500/3

2 . المعني مسألة من أنف 442/5

3 الموسوعة الفقهية 132/7

عند أكثرنا لمفسرين نزلت في حق أهل العهد ثم نسخ حكمه .

رابعاً : بينت حكم القتال والغلبة جميع الكفار وهذا الحكم لم يخص بمحاربين بالفعل.

خامساً: ذكرت معنى البر والإقسط ووصلت إلى أن صلة بمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان وصلة الرحم يجوز مع أهل الذمة فقط وهذا هو البر معهم وليس الوداد والمحبة داخلين في حكمه.

سادساً: بينت معنى المعاملات معهم وأدلة جوازه وذكرت أنهم يلتزمون أحكام الإسلام في المعاملات المالية وفي خضوع للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، أما نظام الأسرة من زواج وطلاق فإن الأمر يتركونه في هذا يتبعون ما يعتقدون ديناً لهم ولهذا جاءت هذا القاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون ".

## فهرسة المراجع والمصادر

1. أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر المتوفى 370 دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان 1405 .
2. أحكام القرآن : للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف ابن العربي المتوفى 543هـ تحقيق عبد الرزاق المهدي دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2004 .
3. أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين للدكتور سالم بن عبد الغني الرافي دار ابن حزم الطبعة الأولى 2002 .
4. أحكام أهل الذمة للشيخ أبي المواهب جعفر بن إدريس الكتاني المتوفى 1323 تحقيق الشريف محمد حمزة بن محمد علي الكتاني دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2007 .
5. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن ( الشهير تفسيرا أبي السعود ) لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العبادي المتوفى 951هـ دار إحياء التراث بيروت - لبنان ( لا - ت ) .
6. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي دار العلم للملايين بيروت لبنان الطبعة الخامسة عشرة 2002 .
7. الأمل : للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى 204هـ تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب دار الوفاء الطبعة الأولى 2001 .
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي المتوفى 791هـ تحقيق الشيخ عبد القادر عرفان العشا دار الفكر بيروت - لبنان الطبعة 2005 .
9. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلا الدين أبي الحسن علي بدر سليمان المراني المتوفى 885 هـ تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، المتوفى هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ( 1995 ) .
10. البحر الرائق: لزين الدين ابن نجيم المصري المتوفى 970هـ دارا لمعرفة بيروت لبنان الطبعة الثانية.
11. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر الكاساني المتوفى 587 دار الفكر بيروت لبنان.
12. تاج العروس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى 1205هـ مطبعة التراث العربي ( لا - ت ) 13.. تحفة المهاج بشرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي المتوفى 974هـ مطبعة مصطفى محمد - مصر ( لا - ت ) .
14. تفسير ابن جزي : محمد بن أحمد جزي الكلبي المتوفى 741هـ دار الكتب العربي.
15. تنوير المقياس من تفسير ابن عباس مصطفى ألبابي مصر ( لا - ت ) .
16. جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد جبر الطبري المتوفى 310 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي المطبع حجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ( 2001 ) .
17. جامع الرموز شرح النفاية ، شمس الدين محمد القهستاني المتوفى 963هـ مكتبة إسلامية قاموس إيران.
18. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى 671هـ دار الشعب القاهرة مصر.
- الجلالين لجلال الدين المحلي المتوفى 864هـ وجلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ مؤسسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى 2004.
- ١٩ حنبيه لندسوفي على الشرح الكبير محمد عرفة الدسوقي المتوفى 1230هـ دار الفكر ( لا - ت ) .
- 20 حاشية البيهجمي على الإقناع لسليمان بن عمر بن محمد البجيرمي المتوفى 1221هـ المكتبة الإسلامية تركيا .
- 2١ حياة الإمام أحمد رضا لشيخ مشتاق الأزهري رسالة ماجستير إدارة تحقيقات الإمام أحمد رضا كراتشي باكستان .
- 22 در الحكام في شرح غرر الأحكام لمحمد بن خراموز بن علي المعروف بملا خسرو المتوفى 885 مطبعة أحمد كامل مصر
- 23 الدر المننقى على البهاشم مجمع النهر . محمد بن محمد علا محمد علا الدين الحصكفي المتوفى 1088هـ . دار إحياء التراث العربي
- 24 سيرا لأعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى 748 تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة الحادية عشر 1998.
- 25 الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بت محمد المتوفى 1771م تحقيق مصطفى كمال وصفي القاهرة دار المعارف سنة 1972 م .

26. شرح ابن بطال لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المتوفي 449 مكتبة الرشد الرياض .
27. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفي 256 دار الفيحاء دمشق .
28. العلاقة الدولية في الإسلام للإمام أبوزهرة المتوفي 1987 هـ دار الفكر العربي القاهرة .
29. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفي 855 دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2001 .
30. عناية القاضي وكفاية الراضي علي البيضاوي لقاضي شهاب الدين أحمد لخفاجي المتوفي 1036 دار الصادر بيروت .
31. فتح الباري للإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي المتوفي 852 دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى 1379 .
32. فتح القدير للإمام كمال الدين بن محمد عبد الواحد السيواسي المتوفي 681 هـ/ دار الفكر الطبعة الثانية .
33. الفتوحات الإلهية (الشهير بالجمل) لسليمان الجمل المتوفي 1240 هـ دار إحياء التراث . بيروت لبنان
34. فتاوى هندية المعروفة بالفتاوى العالمية للعلامة مولانا الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2000 .
35. فتاوى رضوية : الإمام أحمد رضا خان البريلوي رضا المتوفي 1340 هـ فاؤنديشن جامعة نظامية رضوية لاهور . باكستان .
36. كشف القناع على متن الإقناع منصور بن يونس بن إدريس الهوتي المتوفي 1051 هـ دار الفكر الطبعة 1402 .
37. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي الهانوي تحقيق على درجوع مكتبة لبنان وناسرون
38. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل لجار الله أبو القاسم الزمخشري المتوفي 538 تحقيق الشيخ علي محمود معوض مكتبة العبيكان الرياض الطبعة الأولى 1998 .
39. مدارك التنزيل وحقائق التأويل ( الشهير بتفسير النسفي ) لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفي 710 تحقيق يوسف البدوي دار ابن كثير الطبعة الأولى
40. المصباح المنير لأحمد بن محمد علي الفيومي المتوفي 770 هـ دار الحديث القاهرة .
41. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى - أحمد زيات مكتبة الشروق الدولية - مصر الطبعة الرابعة .
42. المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنبلي 458 هـ تحقيق وديع زيدان دار المشرق بيروت .
43. الموسوعة الفقهية إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت الطبعة الثانية
44. المغني : لموقف الدين أبي محمد بن أحمد بن محمد قدامه الحنبلي المتوفي 620 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي دار عالم الكتاب الرياض الطبعة الثالثة 1997 .
45. مفردات ألفاظ القرآن : تأليف العلامة الراغب الأصفهاني المتوفي 425 تحقيق صفوان عدنان داودي دار القيم الطبعة الثالثة 2002 .
46. مفاتيح الغيب الشهير بالتفسير الكبير للإمام محمد الرازي فخر الدين المتوفي 604 دار الفكر الطبعة الأولى 1981 .
47. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفي 330 المكتبة العصرية بيروت - لبنان .
48. نهاية المحتاج لابن شهاب الدين الرملي المتوفي 1004 هـ مطبعة مصطفى ألبي الحلبي الطبعة الأخيرة 1386 .
49. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 4، أبو شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان تحقيق إحسان عباس، دار صا در بيروت لبنان .
50. الهداية شرح بداية المبتدئ للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني المتوفي 593 هـ تحقيق الشيخ محمد عدنان درويش دار أرقم .